واقع الاعلام العراقي بين الواقع و المأمول

بدأت اول محطة اذاعية ذات هوية عراقية عام ١٩٣٥-١٩٣٦ كانت الحكومة هي التي تديرها ، تحت رعاية ادارة البريد و البرق ، في عهد الملك غازي ، بعد والده الملك فيصل الاول ، و قد أسس غازي اذاعته الخاصة، التي تبث منه القصر الملكي ، وكان غازي المذيع الوحيد فيها ، توقفت بعد وفاته ، و كان التلفاز (التلفزيون سابقا) و في عام ١٩٥٦ ، ليكون العراق أول بلد عربي يبث ارساله تحت ادارة الحكومة في شرق الاوسط مما اعطى الحقه لاحد الحكام أن يتحدث عن فكرة أظهار اشرار الحكومة و السماح للمشاهدين برؤية اولئك الذين المشكوك بأمرهم ، بأرتكاب أفعال خاطئة ، هكذا تترجم وظيفة التلفزيون في العهد الجمهوري الاول حيث انطلقت محاكاة المهداوي المتفردة التي لم تلتزم الاتجاه العام في الموهبة و الابداع و التنوع أو الاهتمام بالتفاصيل كحال التلفزيون المصري انذاك او الاردني ، و حيث برزت البصمة العسكرية للبرامج السياسية و قراءات البيانات و التوجيهات بكل انضباط و عسكرة ، حتى ظهور جثة عبدالكريم قاسم من على شاشة (تلفزيونه العسكري)

الصحافة في العراق بدأت في عهودها الاولى عثمانية الشكل و المضمون حيث سلطوية الحكم بامتياز شكلت نواة عمل الصحافة العراقية على اختصار اخبار الحكومة ، و لم يكن طبعا من المأمول ان تنشأ صحافة في جميع ظل مواطنوه يعبرون من ضفة لأخرى بحثا عمن يقرأ لهم ، ما تبثه افكار المحرر الوحيد الذي يتجول بين ابنية الحكومة ليترصد نشاطات الباب المالي . و لم يكن الاعلان الفقير ان يستشف للصحافة تمددها و انتشار عديد وسائل الاعلام ، مكن السلطات من محاصرتها سلطوياً ، حتى تمر هذه الصحف بمراحل منه تبديل جلودها مرة فأخرى بحثا عن متنفس جديد قانونيا و مع هذا الجو المملوء بأحكام السلطة و ضعف الصحف و الاعلانات و هذا لا يمنعنا الحديث قطعا عن ريادة الصحافة العراقية في (جورنال العراق)عام ١٨١٦ ، حيث شهدت بغداد ولادتها الصحفية الاولى بامتياز .

يعبر هذا التاريخ من السلطات ، تسللت المركزية و التحكم و السلطوية و عشرات من السنين بعد ١٩٦٨ حدثت فعلها في جسد الصحافة العراقية حيث ارتهنت بسياسة الدولة و دعمها و مراقبيها و محاصرتها ، عن طريق الفعل السياسي ، و الدعم المالي و الأيديولوجي مما ادى الى التباس المشهد الاعلامي العراقي بمجموعة من المتغيرات التي احدثت اثرها في الفضاء الاعلامي العراقي معتمدة على الارث التاريخي و السياسي و المذهبي الذي القى بضلاله على ما انتجته مؤسسات الاعلام العراقية اعتمادا على

- الفوضى السياسية و الحكم الشمولي بعد ١٩٦٨
- العمليات الحربية – المعارك التي خاضها نظام صدام

- العمليات الارهابية التي حدثت بعد سقوط صدام ٢٠٠٣
- الفساد الذي استمر و ازدادت مساحاته عبر جغرافية العراق
- تخلف البنى التحتية و الخدمات .

هذه الملفات الشائكة لم تجد ارضية صلبة و ثابتة لحلها او المشاركة في تخفيف أثارها ، فقد افرز عنها هشاشة النظام الاجتماعي ، مع بروز واضح لضعف الوازع الاخلاقي القيمي ، و ازمات عديدة متواصلة توجتها ازمة عدم الثقة بين الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ ، و بين فئات الشعب الذي انشطر الى فئات فرعية و اثنية ومذهبية ، فضلا عن التحديات الخارجية و التدخلات الاقليمية التي وجدت رواجاً اعلاميا للكثير من توجهاتها .

الاعلام العراقي اليوم ، يمكن ان نطلق عليه اعلاما دعائيا بالمقام الاول ، و قد ارتضى المسؤولون عنه ذلك حتما ، يتنحى الكثير منهم وسائل اعلام ناطقة عن اضراب و حركات و منظمات و مؤسسات و هذه لم تكن قادرة على الارتقاء بآراء و افكار الجمهور ، الذي يحتمل كميات التراشق السياسي الدعائي عبر مختلف البرامج الحوارية و الاحاديث الصحفية التي تكشف عن عمق الاختلاف في بناء الدولة و مؤسساتها .

الاعلام العراقي اليوم ، تتقاسمه مجموعة من المشاكل و التحديات و يمكن ان نطلق عليه اليوم ، جزافا بالسياسة الاعلامية للدولة و الحكومة و السياسة الاتصالية للدولة ، تجد متناقضاتها ـ واضحة في مسيرة الاعلام العراقي ، الذي شرعن لنفسه صدور قرارين مهمين عام ٢٠٠٤ من قبل بريمر الحاكم الامريكي آنذاك ، و مهما كانا هذين القرارين مهمان ، في توفير الهيكلية القانونية و الادرية لتفعيل اهداف و وظائف و اليات عمل الاعلام و اطلاق حزمة اخرى مع شكل توجيهات حول التصريحات و الاحداث المثيرة او حول التحريض مع العنف او الكراهية او اعمال الشغب .

كانت ومازالت البيئة السياسية ، نشطة لدرجة انها ما زالت حد اللحظة ، لتستوعب عشرات الاحزاب و الحركات ، التي تشكلت وفق الأيدولوجيات علمانية ، دينية ، ليبرالية ، اسلامية ، يسارية ، أو ازدهرت وفق مذهبية (سنية و شيعية) أو قومية (عرب ، أكراد ، تركمان ،.... و الخ) و لم تبتعد البيئة الإعلامية بعيداً عن الفوضى السياسية ، التي تعددت وفق توجهات و مسارات عمل الاحزاب و نشاطاتها الدعائية المتكررة . و أصبح الجسد الاعلامي ، غائما بفعل السياسة ، و التحديات الاقتصادية ، و شركات و مؤسسات الربح ، حتى اقصت تشكل الغلاف الاعلامي ، مؤسسات و هيئات اعلامية منفصلا عن عشرات المناشط الاخرى .

الجهاز الإعلامي العراقي

لا يملك النظام الاعلامي العراقي اليوم ، مؤهلات كافية قادرة على فك الاصطدام بين المصطلحات و المفاهيم ، و تغيير معاني الكلمات ، و لا على مستوى المهنية الاعلامية للفئات من الوسط الاعلامي ، الذي صنعوا لأنفسهم نظاما اعلاميا غير مهني على الاخلاق فانتشرت وسائل (اذاعات صحف_ مؤسسات _ منتديات اعلامية _ مراكز اعلامية_ شركات اعلان_ ..... اعلامية جمع كثير من هذه المنافذ ، هي تعبر عن بروز كمي مدفوع و مرتبطا بفعل السلطات اعلامية ، و المافيات الاقتصادية و السياسية ، القادرة على ملء الساحة الاعلامية بالعشرات من ذوي الكفاءات الضعيفة و غير المهنية .

مرجعيات الاعلام العراقي اليوم :

لم تجهد مرجعيات الاعلام العراقي اليوم ، نفسها – بتبني كامل لنشاطات مؤسسات و وسائل الاعلام العراقية ، و الهيئات القانونية المشرعنه عن طريق الحكومة ، و البحث عن اعلام موضوعي مهيمن يحافظ على الاقل بمستوى معين من الاداء ، رغم تقارير الرصد و الكشف و لكن لم تتضح هذه التحذيرات في عمل المخرجات للمؤسسات العاملة او يروج للثقة و المسؤولية الاجتماعية ، فما زال عدد ليس بالقليل من يحاول او يتمادى في بث رسائل نشطة في التحريض على العنف و الكراهية و اذكاء الخطاب الطائفي .

الملاحظات النهائية :

١- غياب تطبيق الارث القانوني المتمم للعمليات الاعلامية
٢- الفوضى و التداخل و الصراعات السياسية على مناشط المؤسسات التشريعية – هيئة الاعلام و الاتصالات – شبكة الاعلام العراقي
٣- غياب قانون العلام الذي تحتاجه الدولة لتنظيم عن المؤسسات
٤- دخول العراق كطرف محوري في الصراعات السياسية ، لم يمكن العراق و مؤسساته من انتاج خطاب مؤسسات جمعية .
٥- فشل مواثيق الشرف الذي تبنيها وسائل العلام او المؤسسات

التوصيات :

١- اصدار قانون للإعلام و التشريعات القانونية
٢- تفعيل اصدار التوجيهات بإيقاف عمل او حرمان المؤسسات من مزاولة عملها في حالات التحريض مع العنف الطائفي و السياسي .
٣- تطوير برنامج تدريب مهني يشرعن عمل الداخلين في مؤسسات الاعلام العاملة
٤- تفعيل قانون الاحزاب الذي ينتظم بدوره فى تنظيم عمل وسائل الاعلام .